الأمم المتحدة

A/79/230

الجمعية العامة

Distr.: General
24 July 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 23 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة 167/78، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والسبعين تقريرا شاملا عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويسلّط الضوء على الإجراءات الجماعية الرئيسية التي اتخذتها البلدان النامية للتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مع بناء القدرة على الصمود في وجه ما قد يقع في المستقبل من صدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير تحليلا للدعم الذي قدمه العديد من مؤسسات الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء من بلدان الجنوب في عام 2023 بواسطة السياسات والبرامج التي واصلت تعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على جميع المستويات، مثلما شجع عليه المشاركون في المؤتمر في وثيقة بوينس آيرس الختامية. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات بشأن الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تسريع ما يتعين إجراؤه من تحولات ملحة من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

* A/79/150.

24-13589 (A) 130824 200824

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة 167/78، الذي طلبت فيه الدول الأعضاء إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها التاسعة والسبعين تقريرا شاملا عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويسلط التقرير الضوء على التطورات الملحوظة التي أدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دورا رئيسيا فيها في عام 2023.

2 - ويوجه الأمين العام الانتباه في التقرير إلى التزام البلدان النامية بالحلول القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمواجهة التحديات الإنمائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويركز في فرعه الثالث على التدابير التعاونية التي اتخذتها البلدان النامية، بدعم من مؤسسات الأمم المتحدة، للتعافي من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وقيامها في الوقت ذاته بإرساء هيكل للرعاية الصحية وبناء القدرة على الصمود للتصدي لما قد يطرأ في المستقبل من جوائح وأمراض أخرى. كما يسلط الضوء أيضا على مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي حظيت بدعم مؤسسات الأمم المتحدة من أجل تمكين الدول الأعضاء من بلدان الجنوب من التصدي لآثار تغير المناخ أثناء عملية الانتقال إلى اقتصاد أخضر رقمي.

3 - ويتضمن الفرع الرابع تحليلا للسبل التي سلكتها كيانات الأمم المتحدة في إعطاء الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال سياساتها وأنشطتها التنفيذية، على النحو الذي دعا إليه المؤتمر الرفيع المستوى الثاني، وهو ما يظهر التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن القسم الرابع أيضا تحليلاً للجهود الجاري بذلها من أجل وضع منهجيات لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي الفرع الخامس، يقدم الأمين العام معلومات بشأن التقدم الذي واصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إحرازه في تعزيز نهج منسق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتركز الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفرع السادس على سبل الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية تكثيف الدعم المقدم لستة تحولات حاسمة من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشمل هذه التحولات ما يلي: (أ) المنظومات الغذائية؛ (ب) إمكانية الحصول على الطاقة ويسر تكلفتها؛ (ج) القدرة على الاتصال الرقمي؛ (د) التعليم والمهارات؛ (هـ) الوظائف والحماية الاجتماعية؛ (و) تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث[1].

4 - ويستند هذا التقرير أساسا إلى الاستنتاجات المستخلصة من دراسة استقصائية بشأن كيانات الأمم المتحدة أجراها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2023. ويستند أيضا إلى الاستنتاجات المستقاة من دراسات استقصائية بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة لعام 2020 فيما يتعلق بالاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم

(1) United Nations Sustainable Development Group, “Six Transitions: Investment Pathways to Deliver the SDGs”, September 2023. وهو متاح على العنوان الشبكي التالي: https://unsdg.un.org/resources/six-transitions-investment-pathways-deliver-sdgs.

المتحدة من أجل التنمية (القرار 233/75)، أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشملت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023.

ثانيا - السياق العالمي

5 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبدت البلدان النامية العزم على اتخاذ تدابير تعاونية للتعافي من آثار جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وغيره من التحديات الإنمائية. وقد تزامن هذا العزم مع ضرورة وضع خطة إنقاذ للناس والكوكب في عام 2023، حيث إن غايات أهداف التنمية المستدامة التي تسير على المسار الصحيح المؤدي إلى بلوغها بحلول عام 2030 لا تتجاوز نسبتها 15 في المائة (انظر A/78/80-E/2023/64).

6 - وفي ضوء هذا الواقع، اتخذت العديد من البلدان التي تضطلع بدور محوري في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيها البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس)، تدابير لتوسيع نطاق مجموعتها، حيث وجهت الدعوة إلى إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية ومصر والمملكة العربية السعودية للانضمام إلى التحالف في مؤتمر قمة مجموعة البريكس الخامس عشر المعقود في آب/أغسطس 2023. وبفضل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن التحالف الموسع، الذي يمتلك منظومات غذائية ونظم طاقة حيوية بالإضافة إلى سلاسل قيمة أخرى لا غنى عنها، له القدرة على الإسهام في التحولات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة[2].

7 - وشملت الحلول التعاونية التي التمستها بلدان الجنوب توفير المنافع العامة على نحو استباقي لتعزيز القدرة على الصمود في مجال الرعاية الصحية في العالم النامي. وخير دليل على ذلك الإجراءات التي اتخذتها في الآونة الأخيرة الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص في الأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا فيما يتعلق بتصنيع اللقاحات وغيرها من الأدوية من أجل التصدي لما قد يظهر في المستقبل من جوائح وأمراض معدية أخرى. وإلى جانب هذه التدخلات، شاركت البلدان النامية في إجراء مفاوضات بشأن اتفاق جديد حول الجوائح والتمويل المستدام لاحتياجات الصحة، بما يشمل التدابير الرامية إلى الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، من أجل تعزيز التعاون الدولي في التغلب على مواطن الضعف المصادفة قبل ظهور الجائحة وأثناء تفشيها[3].

8 - وفي خضم الانتكاسات الاقتصادية الحادة، بما فيها الديون المكبلة وتكاليف المعيشة المتزايدة وأسعار الاقتراض المرتفعة، تتولى البلدان النامية أدوارا قيادية في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. فقد أخذت الهند (2022) وإندونيسيا (2023) والبرازيل (2024) وجنوب أفريقيا (2025) على عاتقها مسؤولية استضافة الاجتماعات السنوية لمجموعة العشرين ورئاستها. وتتيح هذه الأدوار القيادية التي تتولاها البلدان النامية فرصة اضطلاع هذه البلدان بدور محوري في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعبير بشكل أفضل عن مصالح بلدان الجنوب، وهو ما يمكن أن يساعد على تبديد خطر ترك 575 مليون شخص في

(2) المرجع نفسه.

(3) انظر https://www.who.int/ar/news-room/questions-and-answers/item/pandemic-prevention--preparedness-and-response-accord.

براثن الفقر المدقع بحلول عام 2030 (المرجع نفسه). كما توحي بحدوث تغيير سياساتي لتعزيز التضامن الإنساني من أجل التصدي للأزمات الملحة مثل تلك التي تواجهها البلدان الضعيفة، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل، من جراء كوفيد-19 وحالات الجفاف والفيضانات والنزاعات العنيفة والتضخم.

9 - وانخرطت البلدان النامية أيضا بعزيمة أكبر في العمل المناخي في ظل تزايد وتيرة الظواهر الناجمة عن الظروف الجوية القصوى مثل الفيضانات التي شهدتها باكستان وليبيا في عام 2023. واستغلت الإمارات العربية المتحدة، التي استضافت الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وترأستها في عام 2023، موقعها القيادي من أجل تفعيل صندوق الخسائر والأضرار في ظل تراجع الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ.

10 - وسعت البلدان النامية أيضاً إلى إيجاد حلول تعاونية لتسخير التكنولوجيات الرقمية وغيرها من التكنولوجيات على نحو شامل من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ، وتحسين الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتعزيز تمويل التنمية مع الحد من أوجه عدم المساواة. ودعت أيضاً إلى اتخاذ تدابير لتقليص الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من أجل التصدي لتغير المناخ وتعزيز الرعاية الصحية والتعليم والتجارة بأدوات أكثر كفاءة في مختلف المناطق والقطاعات الحيوية. وعلى وجه الخصوص، لا يزال حوالي 2,6 بليون شخص، معظمهم من النساء والفتيات، غير موصولين بشبكة الإنترنت بسبب نقص البنية التحتية الرقمية و/أو ارتفاع ما يتصل بها من تكاليف[4]. ويؤكد هذا العجز الحاجة الماسة إلى الوفاء بالتعهد الرسمي بعدم ترك أحد خلف الركب فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى منافع التحول الرقمي، على نحو ما شددت عليه البلدان النامية خلال مؤتمر القمة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار الذي عقدته مجموعة الـ 77 والصين في كوبا في عام 2023. والجانب الأكثر صعوبة في هذا الصدد هو ضرورة تعزيز قدرة البلدان النامية على التمتع بمنافع الذكاء الاصطناعي مع تقليل مخاطره إلى أدنى حد ممكن.

11 - وكثفت مجموعة الـ 77 والصين تعبيرها عن المسائل التي تحظى بالأولوية في اهتمام المجموعة، بما يشمل حالة المديونية الحرجة، والتدفقات المالية غير المشروعة، وضرورة إصلاح النظام المالي العالمي، إلى جانب وضع ضوابط تنظيمية للذكاء الاصطناعي وتطوير البنية التحتية. وخلال مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المعقود في عام 2023، كررت المجموعة دعوتها إلى تنفيذ خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة والتعجيل بإصلاح الهيكل المالي العالمي، على النحو الذي اقترحه الأمين العام، من أجل منح البلدان الضعيفة فرصة عادلة لتحقيق مستقبل أفضل. وناشدت المجموعة أيضاً بلدان الشمال دعم جهود التنمية التي تبذلها بلدان الجنوب في مجالات نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات والتصنيع والاستثمار في بنية تحتية مستدامة وقادرة على الصمود - وهو ما يمكن أن يعطي زخماً للتعاون الثلاثي المفضي إلى التحول[5]. وواصلت الدعوة إلى هذه المسائل وما يتصل بها من أمور في إطار العملية الحكومية الدولية المفضية إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المزمع عقده في أيلول/سبتمبر 2024.

(4) الاتحاد الدولي للاتصالات، "استمرار الانخفاض المطرد في عدد سكان العالم غير الموصولين بالإنترنت ليبلغ 2,6 مليار شخص في 2023"، أيلول/سبتمبر 2023. وهو متاح على العنوان الشبكي التالي: https://www.itu.int/ar/mediacentre/Pages/PR-2023-09-12-universal-and-meaningful-connectivity-by-2030.aspx.

(5) انظر https://www.g77.org.

12 - وحدد المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً مجالات إضافية ذات أولوية وشددوا على أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات الشديدة الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا، بما في ذلك القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، ونقل التكنولوجيا، والتحول الرقمي، والتجارة والاستثمار، وتنمية رأس المال البشري (بما في ذلك الاستثمار في الشباب) وتمويل التنمية (بما في ذلك التمويل الابتكاري من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص) (A/CONF.219/2023/3، المرفق الثاني، الفقرة 38). وسلط المشاركون الضوء أيضاً على إجراءات ملموسة يجدر التركيز عليها، بما في ذلك إنشاء منصة للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية ومجمعات زراعية أفريقية مشتركة، ومعهد دولي لتطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وخارطة طريق لرصد واستعراض مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، ودعم العلم والتكنولوجيا والابتكار، ونقل التكنولوجيا من خلال مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا (المرجع نفسه، الفقرة 44).

ثالثا - الدعم المقدم من مؤسسات الأمم المتحدة لبناء القدرة على الصمود من أجل التصدي للتحديات الإنمائية الراهنة والمقبلة مع اغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ألف - التصدي للجوائح وغيرها من تحديات الرعاية الصحية في الحاضر والمستقبل

13 - من أجل تعزيز قدرة نظم الرعاية الصحية على الصمود في مواجهة الجوائح المتفشية في الوقت الحاضر والتي قد تطرأ في المستقبل وغيرها من الأمراض، تعاون مركزان في أمريكا اللاتينية، وهما معهد التكنولوجيا الحيوية المناعية (Bio-Manguinhos) في البرازيل وشركة سينيرجيوم للتكنولوجيا الحيوية (Sinergium Biotech)، وهي شركة صيدلانية حيوية خاصة في الأرجنتين، مع منظمة الصحة العالمية ومجمع براءات اختراع الأدوية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية لتعزيز القدرات الإقليمية على تطوير لقاحات الرنا المرسال. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت منظمة الصحة العالمية، بواسطة شراكة تضم الوزارة الكندية للشؤون العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، في تعزيز قدرة مركز إقليمي آخر بفضل مركز نقل تكنولوجيا الرنا المرسال الذي ساعدت على إنشائه في شركة Afrigen Biologics and Vaccines، وهي شركة تكنولوجيا حيوية في جنوب أفريقيا. وبدعم مماثل، عملت الأرجنتين أيضاً، عن طريق الشراكات المبرمة بين القطاعين العام والخاص، على إنتاج لقاحات الرنا المرسال باعتبارها عنصراً استراتيجياً في سلسلة القيمة الطبية. وبالمثل، أجرت البرازيل تجارب قبل سريرية لتطوير لقاح جديد من لقاحات حمض الرنا؛ وفي حال تكللت هذه التجارب بالنجاح، فسيُرخص لشركات التصنيع الإقليمية استخدام هذه التكنولوجيا مجانا.

14 - وتفي المبادرات المذكورة أعلاه، بما فيها دعم مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، ببعض الالتزامات التي تعهدت بها عدة بلدان نامية في الدورتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود في تلك البلدان.

باء - التصدي لتغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد أخضر

15 - وضعت عدة مؤسسات تابعة للأمم المتحدة برامج وآليات لدعم الدول الأعضاء في التصدي لآثار تغير المناخ عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية شراكة مع الأكاديمية الصينية للعلوم وتحالف المنظمات الدولية للعلوم من أجل بدء تشغيل برنامجه للتعاون الابتكاري المسمّى "CropWatch"، الذي يستخدم البيانات الساتلية لرصد أحوال المحاصيل ويدمج استنتاجاته مع البيانات الأخرى المتصلة بالمناخ فيما يتعلق بحالات الجفاف والآفات والأمراض من أجل تحسين إدارة المزارع.

16 - ووسعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نطاق مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين لحشد الإجراءات الجماعية على الصعيد الدولي في التصدي لتغير المناخ بواسطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أربعة برلمانات إقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتأكيد على المسؤولية التي تقع على عاتق البرلمانيين في تحسين الإدارة البيئية وعلى الأهمية التي تكتسيها الأطر التنظيمية التعاونية لتوجيه الموارد المالية نحو سياسات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره وإصلاح ما خلفه من أضرار إلى جانب سياسات الإمداد بالكهرباء والنقل الأخضر وتحويل نماذج التنمية الصناعية والاستهلاك.

17 - كما أن الاتفاقات التعاهدية هي إجراء آخر تولت مؤسسات الأمم المتحدة تيسيره من أجل عمل مناخي مؤثر يتحقق عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. واستضاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من شركاء الأمم المتحدة ومؤسساتها، المنتدى السنوي الثاني المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان المنتدى بمثابة منبر لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يتعلق بحماية المدافعين عن البيئة والدور الذي يضطلع به البرلمانيون في حماية حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. وعززت هذه الجهود المبذولة تنفيذ الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكازو)، وهو معاهدة هامة في أمريكا اللاتينية تهدف إلى التعامل مع تغير المناخ باعتباره تهديداً لحقوق الإنسان مثل الحق في المياه والغذاء والسكن وتقرير المصير والحياة نفسها.

18 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عالج متطوعو الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضاً التحديات المناخية التي تواجه المجتمعات المحلية المهمشة واحتياجاتها من حيث القدرة على الصمود، بما يشمل المهاجرين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والسكان المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[6]. ومن أجل تلبية احتياجات الأمن المائي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين يواجهون التمييز، قامت اليونيسف ومتطوعو الأمم المتحدة من نيكاراغوا بإقامة منشآت لمعالجة المياه في المناطق التي تقطنها الشعوب الأصلية على الحدود الفاصلة بين كولومبيا وبنما[7]. وعلاوة على ذلك، قدم خبراء وأخصائيون من متطوعي الأمم المتحدة الدعم لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

(6) انظر https://www.unv.org/Success-stories/engaging-afro-descendant-indigenous-and-migrant-communities-water-sanitation-and.

(7) المرجع نفسه.

في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا فيما يتعلق بمبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل من أجل المساعدة في إصلاح حوالي 100 مليون هكتار من المسطحات الطبيعية المتدهورة في أفريقيا[8].

جيم - التكيف مع التحول الرقمي

19 - أدى تأثير جائحة كوفيد-19 إلى زيادة استخدام التكنولوجيات الرقمية في تقديم الخدمات العامة. وكثفت العديد من مؤسسات الأمم المتحدة من الدعم الذي تقدمه للدول الأعضاء من أجل تعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والربط الإلكتروني والحوكمة الرقمية والتجارة الإلكترونية باتباع نهج شامل جنسانيا في مجالي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

20 - وحظيت التدابير ذات التأثير الإيجابي البالغ في تقليص الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بدعم متزايد من عدة مؤسسات تابعة للأمم المتحدة. فقد أُعلن في المنتدى الخامس للمديرين العامين في آسيا والمحيط الهادئ من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي عقدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عن بدء تشغيل المنصة المعروفة باسم آلية تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز التعاون وإقامة الشبكات على الصعيد الإقليمي. وفي عام 2023، عقد مركزا التحول الرقمي التابعان للاتحاد الدولي للاتصالات في إندونيسيا والفلبين حلقات عمل لتطوير قدرة المدربين على التدريب في مجال الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية بدعم من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، وشمل ذلك دورات تدريبية بشأن الإنتاجية وريادة الأعمال والتجارة الإلكترونية والاتصالات والوقاية السيبرانية والأمن السيبراني والتكنولوجيات المفضية إلى التحول.

21 - وقدم البرنامج الإنمائي الدعم لحكومتي أوزبكستان وبنغلاديش فيما تبذلانه من جهود في مجال الرقمنة، حيث عزز تبادل المعارف والتعاون الإقليمي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في القطاع الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، استحدث البرنامج الإنمائي حيزاً معرفياً على شبكة الإنترنت لتبادل أفضل الممارسات وتقديم لمحة شاملة بشأن آثار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار البرنامج الإنمائي، وأتاح أداة مبتكرة للبيانات والتحليل من أجل عرض المبادرات النموذجية للبرنامج الإنمائي في مجالي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، عزز البرنامج الإنمائي تبادل المعارف وبناء القدرات فيما يتعلق بالمسائل والفرص والحلول الناشئة في مجال التكنولوجيا الرقمية، بما يشمل الذكاء الاصطناعي وتنظيم الحافظات الرقمية.

22 - وحظي استخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء أيضا بدعم متزايد من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ففي عام 2023، أعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا موجزا سياساتيا بشأن رصد التقدم المحرز في تنفيذ تيسير التجارة الرقمية المستدامة انصب فيه التركيز على برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، وهي أذربيجان، وأوزبكستان، وتركمانستان. ويمكّن الموجز السياساتي من صنع السياسات القائم على الأدلة من أجل اعتماد تدابير محددة الأهداف لتيسير التجارة عبر الحدود.

(8) انظر https://www.unv.org/Success-stories/addressing-climate-change-and-desertification-sahel-region و https://www.unccd.int.

23 - ودعم الأونكتاد أيضاً تبادل الخبرات المتعلقة بالتجارة وأفضل الممارسات فيما بين بلدان الجنوب المشاركة في مبادرته المعنية بالتجارة الإلكترونية للمرأة. وعلاوة على ذلك، فإنه دعم وضع استراتيجية إقليمية للتجارة الإلكترونية لفائدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تتماشى مع رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050 لكي تسترشد بها المنطقة في الاستفادة من التكنولوجيا للتعجيل بالتغييرات الهيكلية وتعزيز التكامل الإقليمي. ويقدم الأونكتاد، عن طريق برنامج التدريب التجاري التابع له، الدعم للكيانات الإقليمية في تعزيز الاقتصاد الرقمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

24 - ويعزز سجل أداء الاقتصاد الرقمي الشامل الذي وضعه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وطُبق في 25 دولة في عام 2023، تبادل المعارف والتعلم من الأقران فيما بين الحكومات من أجل تشجيع النهج التعاونية للتحول الرقمي. وقد قام سجل الأداء منذ إنشائه في عام 2019 بتمكين ما مجموعه 120 وكالة حكومية في بلدان الجنوب وغيرها من أصحاب المصلحة في مختلف المناطق، وهو ما أتاح عمليات تبادل المعارف فيما بين الأشخاص لتعزيز قدرة البلدان النامية على وضع الاستراتيجيات والسياسات الرقمية. واعتمدت عشرة بلدان سجل الأداء بوصفه أداة لقياس التحول الرقمي على الصعيد الوطني.

25 - وتكمن القيمة الكبيرة التي تنطوي عليها المبادرات الرقمية المذكورة آنفاً في قابليتها للتوسع، وهو ما ينبغي أن يلهم المزيد من الإجراءات الجماعية الاستباقية فيما بين بلدان الجنوب لضمان محاكاتها أو تكييفها من أجل التعجيل بعمليات الانتقال إلى اقتصاد أخضر ورقمي في مختلف بلدان الجنوب.

دال - قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب

26 - ساعد الاعتماد المتزايد على البيانات في صنع القرارات على إحراز تقدم في قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب من قبل العديد من البلدان النامية وشركائها من الأمم المتحدة. ففي عام 2023، بدأ الأونكتاد ولجان الأمم المتحدة الإقليمية تنفيذ مشروع يدعم ثمانية بلدان نامية في جمع البيانات وتقديم التقارير بشأن قياسها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يتماشى مع المؤشر 17-3-1 من أهداف التنمية المستدامة. وبدعم من الأونكتاد، بدأت البرازيل وكولومبيا والمكسيك في صياغة توجيهات بشأن الاختبار التجريبي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بلدان مختارة. وعلاوة على ذلك، أصدر البنك الإسلامي للتنمية مؤشره للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو مقياس مركب يهدف إلى تقييم وجود عناصر المنظومات البيئية الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفعاليتها ونموها[9].

27 - وفي الوقت الذي تشحذ فيه البلدان النامية عزمها على زيادة تعاونها في التصدي للتحديات المشتركة، فإن قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو وسيلة فعالة لاستخدام بيانات موثوقة في تقييم إسهامات هذا التعاون في تحقيق التنمية المستدامة.

(9) انظر https://www.isdb.org/reverse-linkage/publications/the-isdb-south-south-cooperation-index.

رابعا - التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في وثيقة بوينس آيرس الختامية، استرشادا باستراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة

28 - خلصت دراسات استقصائية أُجريت في عام 2023[10] إلى أن العديد من كيانات الأمم المتحدة تنفذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة، امتثالاً لوثيقة بوينس آيرس الختامية، التي شُجعت فيها هذه الكيانات على مواصلة تعميم مراعاة مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ألف - مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياسات كيانات الأمم المتحدة وخططها الاستراتيجية وعملها البرنامجي

29 - أكدت جلّ المنظمات الـ 23 التي أجابت على الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لإعداد هذا التقرير التزامها بالتشجيع الوارد في وثيقة بوينس آيرس الختامية على تعميم مراعاة مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتتسق هذه الاستجابة مع إعطاء الأولوية لهذا التعاون في الخطط الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، أفادت نسبة 81 في المائة من كيانات الأمم المتحدة التي أجابت على الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن الخطط الاستراتيجية، وقد أدمجت نسبة 86 في المائة من كيانات الأمم المتحدة نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإبلاغ المؤسسي في عام 2023، وهو ما يشكل زيادة مقارنة بنسبتي 73 في المائة و 79 في المائة على التوالي في عام 2022. وشملت الإجراءات المحددة التي اتخذتها كيانات الأمم المتحدة لإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عملها تعيين جهات تنسيق فيما بين بلدان الجنوب (58 في المائة)، وإنشاء وحدات مخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (29 في المائة)، وتخصيص ميزانية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (20 في المائة).

30 - وعلى الصعيد العالمي، وضع البرنامج الإنمائي وثيقة توجيهية جديدة لإدماج مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطته البرنامجية وإدراج هذا التعاون في جميع مراحل تنفيذ مشاريع البرنامج الإنمائي[11].

31 - وعلى الصعيد الوطني، حقق البرنامج الإنمائي إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أكثر من 571 مشروعا (12 في المائة) من إجمالي مشاريع البرنامج الإنمائي، في 102 من

(10) تشكل الدراسات الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحصول على تعليقات من الحكومات بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين ودراسة استقصائية لكيانات الأمم المتحدة أجراها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مصادر البيانات المستخدمة في إعداد التقارير المتعلقة بتنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة.

(11) انظر الوثيقة DP/2024/12، المرفق 3، وهي متاحة على العنوان الشبكي التالي: https://www.undp.org/executive-board.

البلدان[12]. وعلى وجه التحديد، استخدم 347 مشروعاً التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بناء القدرات وتعزيزها أو ستستخدمه هذه المشاريع في ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، سيستفيد 146 مشروعاً من التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتيسير تبادل المعارف وتشاركها، ويهدف أكثر من 111 مشروعاً إلى تعزيز الشراكات مع الشركاء من بلدان الجنوب، وهو ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها هذه النهج التعاونية في النهوض بالأهداف الإنمائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن بين هذه المبادرات 48 مبادرة يسرت التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها 25 دولة جزرية صغيرة نامية.

32 - وبالمثل، ضمّن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أعماله الأساسية العديد من المبادرات الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويعكف البرنامج على استعراض إطاره المعني بالرصد وتقديم التقارير، ونماذج وثائق المشاريع وأدوات الإبلاغ لتعزيز قدرات كل منها على حصر أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب المنفذة في إطار برنامج عمله ورصدها وتقديم التقارير بشأنها. والتزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بتعزيز المشاركة الإقليمية والروابط بين الوكالات من أجل القيام على نحو أوثق برصد ومتابعة القضايا الاستراتيجية والسياسية المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (UNEP/EA.5/3/Rev.1، الفقرة 39).

33 - وفي أيلول/سبتمبر 2023، أجرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مشاورات مع الدول الأعضاء فيها بشأن النهج الذي تتبعه في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مسلطة الضوء على إدراج هذا التعاون في جدول أعمالها التنفيذي بوصفه أولوية محورية شاملة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت مبادئها التوجيهية التنفيذية الجديدة التي تحدد دورها في تعميم مراعاة مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بفعالية في جميع أعمالها.

34 - وحدّث برنامج الأغذية العالمي سياسته المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من بين تدابير أخرى ترمي إلى تمكين البلدان النامية من تبادل المعارف وتنفيذ المبادرات الهادفة إلى القضاء على الجوع لتعزيز النظم الوطنية، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً. ودلالة على التقدم المحرز، تمكنت المكاتب القطرية لبرنامج الأغذية العالمي، للمرة الأولى، من تقديم تقارير عن مؤشرات محددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باستخدام النظم المؤسسية للرصد والإبلاغ. ومن ثم، قدمت المكاتب القطرية من جميع المناطق تقارير بشأن ما مجموعه 24 سياسة واستراتيجية وبرنامجا وعناصر نظمية أخرى على الصعيد الوطني تساهم في القضاء على الجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي يدعمها البرنامج عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

35 - وتوجه استراتيجية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2022-2027 الوكالة إلى زيادة تعميم مراعاة مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عملياتها ومبادئها التوجيهية التنفيذية. وأُعدّت الخطة الاستراتيجية الجديدة للمنظمة الدولية للهجرة، التي وُضعت صيغتها النهائية في كانون الأول/ديسمبر 2023، بهدف المساهمة في تمتين التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه واعتمادها على نفسها جماعيا. وترشد الوثيقة المنظمة في تطبيق هذه المبادئ في إنقاذ الأرواح وحماية الأشخاص المتنقلين مع إيجاد حلول للنزوح وتيسير مسارات للهجرة النظامية. كما أُدمجت آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب

(12) المرجع نفسه.

والتعاون الثلاثي أيضـــا في آليات التخطيط والتنفيذ التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا ســـيما برامجها للتعاون التقني التي تيسر بناء القدرات ونقل التكنولوجيا للدول الأعضاء فيها.

36 - وبدأت منظمة العمل الدولية تنفيذ 28 مشـــروعاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في خمس مناطق وفي المركز الدولي للتدريب التابع لها في تورين، إيطاليا، لفترة الســـنتين 2022-2023. وقد وسعت هذه المشاريع نطاقها لتشمل أكثر من 80 بلداً بالإضافة إلى المزيد من الأنشطة العالمية. وشدد الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، بناء على تكليف من مجلس حقوق الإنســـان، على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره آلية مكملة للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وشجع الدول الأعضاء وغيرها من أصـــحاب المصـــلحة على مراعاة الحق في التنمية لدى وضـــع عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمويلها وتنفيذها.

37 - وتبرر الأهمية المتزايدة التي توليها البلدان النامية للحلول التعاونية مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأعمال الأســاســية التي يضــطلع بها العديد من كيانات الأمم المتحدة، وهو ما يعكس تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تلبية مطالب البلدان النامية المتمثلة في التصدي لتحديات إنمائية محددة بواسطة هذه الطرائق. ولهذا الاتجاه القدرة على حفز الإرادة السياسية لبلدان الجنوب صوب تجديد الالتزام اللازم لإجراء التحولات المطلوبة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

باء - التقدم المحرز في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء على الصعيدين الوطني والإقليمي عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

38 - اســـتناداً إلى الدراســـة الاســـتقصـــائية التي أجرتها إدارة الشـــؤون الاقتصـــادية والاجتماعية في عام 2023، ارتفعت الطلبات الواردة من حكومات الدول الأعضـــاء للحصـــول على الدعم من منظومة الأمم المتحدة بشـــأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب و/أو التعاون الثلاثي ارتفاعا مطردا من 53 في المائة في عام 2022 إلى 61 في المائة في عام 2023. وقد كان التقدم المحرز في اســـتجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لهذا الطلب واضحاً: فقد ارتفعت النسبة المئوية لحكومات البلدان المضيفة التي أكدت تلقيها هذا الدعم من المنظومة الإنمائية من 67 في المائة في عام 2022 إلى 71 في المائة في عام 2023. وأشـــارت نســـبة 35 في المائة من الحكومات إلى أنها قد تلقت دعما من منظومة الأمم المتحدة في إنشـــاء مؤسسات وطنية تعمل في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أو تعزيزها. وقادت الجهود المبذولة في مجال بناء القدرات اللجان الإقليمية الخمس، وهي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لآســـيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

39 - كما واصل العديد من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى أيضا الاستجابة للنداءات الموجهة من الدول الأعضـــاء لتعزيز مؤســـساتها العامة على الصـــعيد الإقليمي. فقد ارتفع عدد كيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم للكيانات الإقليمية من بلدان الجنوب في وضـــع مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتيســـيرها من 15 كياناً في عام 2022 إلى 20 كياناً في عام 2023. وتعاون البرنامج الإنمائي مع أكثر من 40 مؤســـســـة إقليمية في مختلف المناطق لتعزيز الجهود المبذولة فيما بين الأقاليم وداخل كل منها على حد ســـواء من أجل إدماج كلتا الطريقتين. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أجرى البرنامج الإنمائي، بالشـراكة مع شـبكة العمل التابعة لزوجات قادة الجماعة الكاريبية (Spouses of CARICOM

Leaders Action Network)، دورات تدريبية لأكثر من 450 رجلا وفتى بشأن منع العنف الجنساني. وفي أفريقيا، ساعد البرنامج الإنمائي أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في صياغة البروتوكول المتعلق بالمرأة والشباب في التجارة، ممكّنا بذلك المرأة من زيادة انخراطها في التجارة الإقليمية وغيرها من المشاريع الاقتصادية.

40 - وفي منطقة الدول العربية، دفع البرنامج الإنمائي قدماً بإقامة شراكات ديناميكية كبيرة مع جامعة الدول العربية، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ومجلس صناعات الطاقة النظيفة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة. ويهدف هذا التعاون المتزايد إلى تسهيل الانتقال إلى الطاقة النظيفة وتوسيع نطاق الحصول على الطاقة في جميع أنحاء المنطقة. وعلاوة على ذلك، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تعاون البرنامج الإنمائي مع الفريق العامل المعني بإدارة الموارد المائية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لمساعدة ستة بلدان في معالجة أوجه الترابط البيئية العابرة للحدود والمسائل المتعلقة بالتلوث باتباع نهج متكامل لإدارة أحواض الأنهار.

41 - وفي خضم أزمة الهجرة القائمة حاليا، اعتمدت المنظمة الدولية للهجرة على المركز الأفريقي لبناء القدرات التابع لها لتقديم المساعدة التقنية للدول الأفريقية الأعضاء وتنمية قدراتها من أجل تعزيز إمكاناتها في مجالي الهجرة وإدارة الحدود. ففي عام 2023، اضطلع المركز بتيسير 46 فعالية متعلقة بتنمية القدرات لفائدة 654 مشاركاً، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 41 في المائة مقارنة بالفعاليات التي نُظمت في عام 2022. كما تعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية ودرب المسؤولين في مجال الهجرة على حماية حقوق الإنسان الواجبة للمهاجرين. وعلى وجه الخصوص، يسرت المنظمة الدولية للهجرة إبرام الاتفاق الإطاري الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ بشأن التنقل المناخي، وهو اتفاق يهدف إلى معالجة مسائل الهجرة الناجمة عن تغير المناخ والأمن البشري، وهو ما يشكل مثالا على الحلول التعاونية في التصدي لآثار تغير المناخ.

42 - وفي عام 2023، واصل برنامج الأغذية العالمي الاضطلاع بدور ريادي في بناء القدرات على نحو تعاوني من أجل القضاء على الجوع بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. كما يسر 74 عملية تبادل عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعاون مع مؤسسات وطنية من 69 بلداً من أجل التعلم المتبادل بدعم من مراكز التميز الثلاثة التابعة له في البرازيل، والصين، وكوت ديفوار. وكذلك، واصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية العمل مع الكيانات الإقليمية واللجان الاقتصادية والمؤتمرات الوزارية الإقليمية والشركاء الآخرين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتعجيل بتنفيذ مبادرات التحضر المستدام عن طريق توفير الخبرة التقنية ودعم تنمية القدرات في المجالات الفنية المشمولة باختصاصه. ودعمت الإسكوا ما لا يقل عن 10 مبادرات إقليمية وطورت قدرات المؤسسات الإقليمية، بما فيها المنظمات الإقليمية الحكومية الدولية مثل جامعة الدول العربية، لوضع الرؤية العربية المستقبلية 2045، وهي خريطة طريق اجتماعية اقتصادية لمستقبل البلدان العربية.

43 - وقدمت كيانات الأمم المتحدة الدعم أيضاً لصياغة الاتفاقات الإقليمية وتنفيذها. ووضعت أمانة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية آلية لتعزيز إدماج المسائل المتعلقة بالصحة في الاتفاقات والقرارات الحكومية الدولية للدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وفي إطار هذا العمل، الذي شمل تنفيذ اتفاقات التعاون المبرمة بين منظمة الصحة للبلدان

الأمريكية وكيانات التكامل دون الإقليمية، تصدت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية للآثار الضارة لتغير المناخ على مختلف جوانب رفاه الإنسان[13]. وعززت أيضاً نظاما للرصد الإقليمي مع التركيز على الحد من أوجه الإجحاف في مجال الصحة، والكشف المبكر عن السرطان في مرحلتي الطفولة والمراهقة في منطقة الأنديز دون الإقليمية، وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للكشف عن مقاومة مضادات الميكروبات ومراقبتها في بلدان الجماعة الكاريبية.

44 - ولتعزيز التجارة الإقليمية والعالمية، واصل الأونكتاد دعم تطوير مراكز التميز الإقليمية التابعة له في أفريقيا وآسيا وتعزيزها للتصدي للتحديات المستمرة والناشئة التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

جيم - تعزيز الدعم لتبادل المعارف والخبرات فيما بين البلدان النامية

45 - واصلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بواسطة صلاحية الدعوة إلى عقد الاجتماعات المخولة لها، إتاحة الفرص للدول الأعضاء للاستفادة من السياسات والممارسات الإنمائية التي أثبتت جدواها في بلدان الجنوب. فمنذ عام 2021، تحققت زيادة بنسبة 20 في المائة (من 27 في المائة إلى 47 في المائة) في الدول الأعضاء التي أفادت بأنها قد تلقت الدعم من المنظومة الإنمائية في تنظيم مبادرات عالمية و/أو إقليمية و/أو وطنية لتبادل المعارف بشأن الحلول المقدمة من بلدان الجنوب.

46 - وفيما يتعلق بعمليات التبادل فيما بين الأقاليم، يسرت الإسكوا التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين منطقة الدول العربية وأمريكا اللاتينية لمعالجة التحديات التي تواجه أكثر من بليوني عامل في القطاع غير النظامي، أو أكثر من 60 في المائة من القوى العاملة البالغة على الصعيد العالمي، جراء غياب الضمان الاجتماعي. وعملت الإسكوا مع وزارتي الشؤون الاجتماعية في أوروغواي وشيلي، وهو ما أدى إلى تبادل بلدان أمريكا اللاتينية الدروس المستفادة مع الدول العربية فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي لتشمل العاملين في القطاع غير النظامي. وفي حزيران/يونيه 2023، شارك خبراء من أوروغواي في الاجتماع الثامن لفريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية في الدول العربية لتقديم خطة Monotax الضريبية المطبقة في أوروغواي. كما أدرج هذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب كذلك ضمن مشروع تعاون ثلاثي ممول من مؤسسة فورد لدعم وزارة التضامن الاجتماعي المصرية في وضع نظام تأمين اجتماعي مبسط للعاملين في القطاع غير النظامي، مستوحى من الخطة الضريبية المطبقة في أوروغواي[14]. فبفضل نظام Monotax لتحصيل الضرائب، يحق للأشخاص الذين يسددون اشتراكات صغيرة تلقي منافع الضمان الاجتماعي، كما هو الحال بالنسبة للعاملين الذين يتلقون مرتبات. وأنشأت الإسكوا أيضاً بوابتين هامتين للحلول: تجمع إحداهما أمثلة لسياسات من جميع أنحاء العالم أثبتت جدواها في الحد من عدم المساواة، وتتبادل الأخرى الممارسات الجيدة في استخدام التكنولوجيات الناشئة والابتكار في المؤسسات العامة العربية[15]. ونظمت أيضاً أكثر من 100 فعالية إقليمية لتنمية القدرات وتبادل المعارف فتح باب المشاركة فيها أمام جميع بلدان الجنوب والشمال، بما فيها فعالية تدريبية بشأن العنف الجنساني في أفريقيا وغرب آسيا وأوروبا ضمت ممثلين من ألبانيا وإيطاليا إلى جانب ممثلين من البلدان العربية. وعقدت

(13) انظر https://www.paho.org/en/documents/cd60inf11-c-subregional-organizations.

(14) انظر https://www.unescwa.org/events/eighth-meeting-group-experts-social-protection-reform.

(15) https://opengov.unescwa.org/ar/case-studies.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ 425 فعالية لتبادل المعارف لفائدة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في بلدان الجنوب من أجل التصدي للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة في تسعة مجالات مواضيعية.

47 - ويسر البرنامج الإنمائي ما يزيد على 240 عملية تبادل للمعارف فيما بين بلدان الجنوب تناولت مجموعة واسعة من المسائل[16]، بما فيها القضاء على الفقر، وحفظ التنوع البيولوجي، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وتعزيز الحوكمة، والمساواة بين الجنسين، والإدارة الضريبية والمالية، والتحول الرقمي. وانخرطت الأفرقة القطرية والمكاتب الإقليمية التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تبادل المعارف بوسائل مختلفة، بما فيها الجولات الدراسية والفعاليات التعليمية والحوارات السياساتية. ويدعم برنامج المدن الذكية الخضراء لرابطة أمم جنوب شرق آسيا التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية 15 مدينة من ستة بلدان في جنوب شرق آسيا، وهو ما يسهل تبادل المعارف والتعلم من الأقران لتطوير آليات تمويل مبتكرة على الصعيد دون الوطني من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

48 - وفي عام 2023، واصلت اليونيسف دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للتعجيل بعمليات نقل الحلول الإنمائية والممارسات الجيدة والدروس المستفادة مع تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المشتركة للتنمية المستدامة. ونفذ مكتب اليونيسف في البرازيل مبادرتين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إحداهما مع أنغولا فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والثانية مع سان تومي وبرينسيبي بشأن حماية الطفل. كما قام مكتب اليونيسف في البرازيل أيضاً بتيسير عملية تبادل تقني بشأن الحماية الاجتماعية بين البرازيل وأنغولا في سياق المؤتمر الوطني الثالث للعمل الاجتماعي في أنغولا. ونظم مكتب اليونيسف في الصين عدة حوارات سياساتية وحلقات عمل لبناء القدرات انصب فيها التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في مجالات منها صحة الأم والوليد والطفل، وتغذية الطفل، والمياه والصرف الصحي، وإجراءات التكيف مع تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، يسر مكتب اليونيسف في الصين إيفاد بعثات حكومية إلى جنوب أفريقيا وكمبوديا لصياغة مشاريع تعاون مشتركة فيما بين بلدان الجنوب بشأن شبكات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. كما يسر مكتب اليونيسف في تايلند زيارة دراسية لمسؤولين من وزارة التعليم في بابوا غينيا الجديدة من أجل الاطلاع على برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في تايلند، بالإضافة إلى زيارة دراسية لمسؤولين من وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية في الفلبين للاطلاع على خطة منح الإعاقة المتبعة في تايلند. وعلاوة على ذلك، يسر مكتب اليونيسف في تايلند مبادرات للتعاون الثلاثي تهدف إلى بناء قدرات حكومة تايلند عن طريق تنظيم زيارة دراسية إلى إيطاليا لفائدة المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التايلندي ووزارة العمل من أجل دراسة برنامج الضمانات الخاصة بالشباب التابع للاتحاد الأوروبي الذي يبني قدرات الشباب على الانتقال إلى عالم العمل.

49 - وفي إطار جهود مشتركة مبذولة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أصدرت اليونيسف دليلاً شاملاً بشأن أفضل الممارسات في مجالي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يرمي إلى إحداث تحوُّل في مجال التعليم وتحقيق

(16) انظر https://data.undp.org/project-hub/south-south-and-triangular-cooperation.

الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد) عن طريق مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

50 - ولطالما كان تبادل الخبرات فيما بين الاختصاصيين من مختلف البلدان أحد الأهداف الرئيسية للدورات الدراسية وسلسلة تنمية المعارف التي تنظمها منظمة العمل الدولية ، حيث يشكل التعلم من الأقران الأساس الذي تستند إليه إقامة الشبكات وأوجه التآزر للمساعي المقبلة. وتشمل الممارسات الجيدة لمنظمة العمل الدولية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشاريع أو المبادرات المضطلع بتنفيذها بشكل تعاوني من قبل الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية والموظفين الميدانيين والممارسين في مجالي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[17]. وشملت أوجه التعاون التي قادتها منظمة العمل الدولية وشركاؤها التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية (التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية)؛ والمشاريع بين البلدان والمشاريع الإقليمية والأقاليمية؛ والدعم المقدم إلى البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا؛ والمبادرات الرامية إلى تعزيز العمل اللائق.

دال - مواصلة دعم وضع سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والحوارات فيما بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين

51 - واصل العديد من مؤسسات الأمم المتحدة دعم عملية صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. واضطلع البرنامج الإنمائي بدوره الريادي المعهود على الصعيد العالمي بصفته الجهة المضيفة لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو أمانة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي الهيئة الرئيسية لتقرير السياسات المتعلقة بهذا التعاون في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعقد مدير البرنامج الإنمائي الدورة الحادية والعشرين للجنة الرفيعة المستوى، في حين أعد مكتب الأمم المتحدة تقارير الأمين العام ومدير البرنامج الإنمائي التي استرشُد بها في مداولات اللجنة الرفيعة المستوى والجمعية العامة والتوجيه السياساتي الذي قدمتاه إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وخلال الدورة، التزم العديد من الدول الأعضاء بالتصدي لجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ وتلبية الاحتياجات المتصلة بالأمن الغذائي وأمن الطاقة في إطار الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق المبادرات التعاونية فيما بين بلدان الجنوب. وأسدى المكتب أيضاً المشورة في مجال السياسات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى الدول الأعضاء خلال الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، ومؤتمر قمة الجنوب الثالث، من جملة منتديات حكومية دولية ومنتديات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقد كانت التقارير التي أعدها المكتب أساسية في تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات سياساتية مستنيرة.

52 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عقد المؤتمر الإقليمي المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي أنشئ في عام 2021 بوصفه هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، جلسته الافتتاحية في أيار/مايو 2023. وقد اتخذ المؤتمر الإقليمي قراراً يبين الخطوط العريضة للالتزام بالنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق

(17) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الممارسات الجيدة لمنظمة العمل الدولية في مجالي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، انظر http://www.southsouthpoint.net.

المنطقة في إطار خطة عام 2030، مع التشـــديد على أهمية تبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان والدعوة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز الشـراكات وأوجه التآزر مع أصـحاب المصـلحة والشـركاء. وبالمثل، اضـطلعت اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ بدور حاسم في مناصـرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في منطقة آســـيا والمحيط الهادئ، التي تضـــم المنتدى الإقليمي الوحيد للمديرين العامين من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ونتيجة لذلك، اتخذ المنتدى في عام 2023 قراراً بشـأن التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030، أقرّ فيه بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في هذا الصدد.

53 - وفيما يتعلق بالحوارات الوطنية الرامية إلى صياغة السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى التصدي للتحديات الإنمائية المواضـــيعية، قامت مختلف مؤســـســـات الأمم المتحدة بعقد هذه المناســـبات التفاعلية أو تيسـيرها، كل في إطار ولايته. ولئن كانت هذه المناسـبات التفاعلية تسـتعصـي على الاسـتعراض في هذا التقرير لكثرتها، فإن بعض الأمثلة التوضيحية مبينة أدناه.

54 - فقد قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لمنتديات متعددة لوزراء البيئة في أفريقيا، ومنطقة آســـيا والمحيط الهادئ، وغرب آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال إجراء مداولاتهم وصنع قراراتهم السـياسـاتية ذات الصـلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سـياق معالجة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي.

55 - وفيما يتعلق بمشـاركة القطاع الخاص، فقد اسـتفاد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة من شـراكاته مع أصـــحاب المصـــلحة المتعددين في النهوض بمُثُل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما بين أعضـائه البالغ عددهم 000 21 عضـو، الذين التزموا بالمبادئ العشـرة المتعلقة بمجالات مكافحة الفسـاد، وحقوق الإنســـان، ونوع الجنس، والبيئة. وقام تحالف رواد الأعمال في أفريقيا التابع للاتفاق العالمي، الذي تضم عضـويته 65 شركة تحقق مجتمعةً إيرادات تزيد قيمتها على 100 بليون دولار، بتيسير تبادل الخبرات والدراية التقنية لدفع الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ من أجل تحقيق غاياتها المتصـــلة بالطاقة المتجددة والخطط الرامية إلى تحقيق القدرة على الصمود. كما استضافت المبادرة العالمية للأعمال التجارية في أفريقيا أيضـاً أكثر من 000 3 مشـارك، بمن فيهم سـتة رؤسـاء دول، ويسـرت إصـدار سـتة إعلانات رئيسـية تبنت المبادئ التوجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

56 - وفي جميع أنحاء أفريقيا، عمّق صـندوق الأمم المتحدة للمشـاريع الإنتاجية تعاونه مع المصـارف المركزية والوزارات التنفيذية لدعم مواءمة سـياسـات التحويلات المالية وتيسـير التعاون من أجل التصـدي للتحدي المشـــترك المتمثل في ارتفاع تكاليف المدفوعات عبر الحدود ومحدودية إمكانية الوصـــول إليها. كما نهض أيضـاً بالخطاب العالمي بشأن تمويل البلديات. ووفر الصـندوق، بصـفته مشاركا في تنظيم الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات لعام 2023 لتحالف مالقة العالمي لتمويل البلديات، منبراً عالمياً للمناقشات التعاونية الرامية إلى بحث نهج التمويل دون الوطنية وتسـليط الضـوء على القوة التحويلية التي تنطوي عليها الإصـلاحات السـياسـاتية وأدوات التمويل الابتكاري في إطلاق عنان تدفقات رأس المال الإنمائي المسـتدام للحكومات المحلية.

57 - وفيما يتعلق بزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجال الاجتماعي، ناقشـت اليونيسـف في أيلول/ سـبتمبر 2023، مجالات التعاون مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية فيما يتعلق بالتعليم والاسـتثمارات

في رأس المال البشري بالإضافة إلى الصحة، بما يشمل إمكانية الحصول على لقاحات الملاريا، وبخصوص مبادرة رائدة لدراسة تأثير التجارة على الأطفال والشباب في أفريقيا. وعقد كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وحكومة زمبابوي ومنظمة شركاء في النهوض بقضايا السكان والتنمية المؤتمر الدولي العشرين المشترك بين الوزارات المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال السكان والتنمية، في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأفضى المؤتمر إلى اعتماد إعلان شلالات فيكتوريا بشأن عقد الأمم المتحدة للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا الذي التزمت بموجبه البلدان الأعضاء في صندوق الأمم المتحدة للسكان بمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، بالإضافة إلى تعزيز الصحة الإنجابية ورفاه الإنسان مع وضع حقوق الإنسان في صميم التنمية. وفي مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً أيضاً، عقد مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب اجتماعاً وزارياً بشأن مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

58 - وخلاصة القول، فقد استجاب العديد من مؤسسات الأمم المتحدة للطلبات التي قدمتها الدول الأعضاء للحصول على المساعدة في صياغة السياسات والأطر التنظيمية لتعزيز التنمية المستدامة بواسطة إجراءات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

هاء - التقدم المحرز في إقامة الشراكات وتعبئة الموارد

59 - إدراكاً من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل عنصرا مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه، ساهمت المنظومة في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) بمواصلة إقامة وتعزيز الشراكات فيما بين بلدان الجنوب التي تسد الثغرات في تمويل التنمية وتحفز العديد من المساهمات العينية التي تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية.

60 - وفي هذا الإطار، حشد العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الموارد من الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فعلى سبيل المثال، واصلت الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها وهي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي إقامة الشراكات وتعبئة الموارد من أجل تحقيق هدف القضاء على الجوع. وفي إطار برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والصين، وضعت المنظمة مبادرة "بلد واحد منتج واحد ذو أولوية"، وتعهدت الصين بأن تتبرع لهذه المبادرة بمبلغ 5 ملايين دولار. وفي إطار البرنامج نفسه، خصصت منظمة الأغذية والزراعة 5 ملايين دولار لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تدعيم قدراتها على تعزيز الابتكار والرقمنة وتبادل المعارف. كما رُصدت مخصصات أخرى بقيمة 5 ملايين دولار لفائدة كينيا وملاوي وناميبيا من أجل تعزيز الإنتاج الخفيض الكربون للشاي، والميكنة الزراعية، ومكافحة الآفات، وإدارة المياه. وتضافرت جهود بنغلاديش ومنظمة الأغذية والزراعة للاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار برنامج التحول الزراعي والريفي من أجل التغذية وريادة الأعمال والقدرة على الصمود في بنغلاديش (543 مليون دولار) الممول من البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وحصلت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً على 10 ملايين دولار لدعم مشاريع بشأن نظم التراث الزراعي وإدارة المياه وصحة التربة، من جملة مساعٍ أخرى. ووضعت منظمة الأغذية والزراعة والوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية مذكرة تفاهم لتعزيز

تحويل النظم الزراعية الغذائية في أفريقيا بواسطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وحشد برنامج الأغذية العالمي مبلغ 3,35 ملايين دولار من بلدان الجنوب للمشاريع المرتبطة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك عن طريق مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع ومؤسسات القطاع الخاص، من أجل توسيع قاعدة شراكاته وتنويعها.

61 - ووسع مرفق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من نطاق تأثيره، حيث وصل إلى أكثر من 000 90 مستفيد مباشر وغير مباشر، وعزز أكثر من 100 شراكة تجارية ويسر حشد أكثر من 200 خبير وحل من بلدان الجنوب. وفي إطار هذا المرفق، بدأ تشغيل مشروع جديد في عام 2023 من أجل تمكين شباب الريف العاملين في سلسلة قيمة الطماطم في كينيا. وعزز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تعاونه مع الشركاء، بما يشمل وكالة التعاون البرازيلية والوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي والبنك الإسلامي للتنمية.

62 - ويسّر البرنامج الإنمائي إقامة أكثر من 100 شراكة فيما بين بلدان الجنوب وشراكة ثلاثية، مع الحكومات الوطنية في المقام الأول، مع التعاون مع الجهات من غير الدول أيضا، بما فيها المؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات والقطاع الخاص ومعاهد البحوث والأوساط الأكاديمية.

63 - ويسّر الأونكتاد إقامة شراكات من أجل الاستثمار المؤسسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا بواسطة مبادرات التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب للاستفادة من الفرص التي تتيحها أفريقيا للمستثمرين بفضل مواردها الطبيعية الغنية والسوق القارية الأفريقية الجديدة. وخلال المنتدى العالمي للاستثمار لعام 2023، أعلن الأونكتاد عن إقامة شراكة مع شبكة من صناديق الثروة السيادية الأفريقية الرائدة لتعزيز الاستثمار في التنمية المستدامة في أفريقيا وتيسيره.

64 - وأقام صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية شراكة مع تسعة وسطاء ماليين من القطاع الخاص لتطوير قنوات التحويل المالي الرقمي، وأتاح ذلك الوصول إلى 000 916 من المهاجرين ذوي الدخل المنخفض وأسرهم، وهو ما يشكل زيادة بنسبة 25 في المائة مقارنة بعام 2022. وأدت هذه الجهود مجتمعةً إلى تيسير 1,3 مليون معاملة تحويل مالي في عام 2023، ليصل المجموع التراكمي منذ بدء المشروع إلى 5 ملايين دولار.

65 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسع برنامج متطوعي الأمم المتحدة نطاق فرص التطوع لمواطني بلدان الجنوب من أجل دعم مبادرات منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين المحلي والعالمي. فقد حشد 840 12 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة في عام 2023، منهم 340 11 متطوعا أو 88 في المائة من بلدان الجنوب. ومن بين هؤلاء، كان 263 6 شخصا (أو 55 في المائة) من النساء وعمل 028 8 شخصا بوصفهم متطوعين وطنيين من متطوعي الأمم المتحدة في بلدانهم الأصلية، بينما تطوع 350 3 شخصا في بلدان أخرى من بلدان الجنوب[18].

(18) انظر https://www.unv.org/news/expanding-africa-women-health-champions-initiative.

خامسا - ضمان التنسيق والاتساق في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

66 - اتخذ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عدة تدابير من أجل تمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تقديم دعم منسق ومتسق لحكومات البلدان الشريكة عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فعلى الصعيد العالمي، قام المكتب بما يلي:

(أ) التعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي لإتمام تجميع المبادئ التوجيهية لتنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة. وستمكن هذه المبادئ التوجيهية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستويين القطري والإقليمي من الاستجابة على نحو أكثر انتظاما للطلبات الواردة من الشركاء الوطنيين بخصوص التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ب) الشروع في إعداد وحدات تدريبية على الإنترنت لتطوير قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيدين القطري والإقليمي في مجال إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بما يشمل الأطر وخطط العمل التعاونية الإقليمية. ودعمت عدة كيانات تابعة للمنظومة الإنمائية هذا المسعى المشترك، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي؛

(ج) بدء إجراء حوارات إقليمية بشأن التعاون الأقاليمي وعبر الأقاليم فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيث عقد المكتب مناقشة رفيعة المستوى فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الولايات الإقليمية (مكتب المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا، واللجان الإقليمية والجهات الشريكة وذات المصلحة مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، ومنظمات المجتمع المدني)؛

(د) التعاون مع أعضاء الآلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل توضيح الأدوار التي تضطلع بها جهات التنسيق المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مختلف وكالات الأمم المتحدة والاستفادة بشكل أفضل من عملها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(هـ) تعزيز المساءلة عن طريق ضمان تقديم تقارير إلى اللجنة الثانية للجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة بواسطة التقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(و) التنسيق مع الشركاء، بما يشمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأونكتاد وبرنامج الأغذية العالمي، وتوفير منبر للوكالات ليتعلم بعضها من بعض أفضل ما لديه من ممارسات خلال اجتماعات الآلية المشتركة بين الوكالات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وعلى هامش فعاليات أخرى تقيمها الأمم المتحدة.

67 - ومن أجل تيسير الاستجابة على نحو منسق لاحتياجات الدول الأعضاء بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيدين الوطني والإقليمي، قام المكتب بما يلي:

(أ) تقديم خدمات إدارة المعارف بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإعداد ثمانية منشورات تحليلية قائمة على الأدلة بشأن المواضيع المتعلقة بالتنمية من أجل وضع خيارات وبرمجة ذات صلة في مجال السياسات؛

(ب) الترحيب بما عدده 73 شريكاً جديداً بواسطة منصة المعارف الرقمية "غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب"، وإضافة 111 حلاً إنمائياً جديداً من بلدان الجنوب إلى قاعدة البيانات في عام 2023؛

(ج) إدارة الصناديق الاستئمانية للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يشمل مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع وصندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، وتيسير وضع 71 مشروعا مشتركا فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذها بالتعاون مع 16 من مؤسسات الأمم المتحدة؛

(د) توثيق العديد من الممارسات الإنمائية الجيدة وتعميمها بالشراكة مع مختلف مؤسسات الأمم المتحدة، وهو ما أتاح للممارسين في مجال التنمية الاطلاع على سياسات واستراتيجيات وبرامج إنمائية أثبتت جدواها وجديرة بتوسيع نطاقها؛

(هـ) وضع *دليل بشأن إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستعراضات الوطنية الطوعية*[19] تحت قيادة الرئيسين المشاركين لفريق أصدقاء الاستعراضات الوطنية الطوعية (الفلبين والمغرب).

68 - ولم يقتصر الدور التنسيقي الذي اضطلع به المكتب على زيادة التعميم الممنهج لنهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التنمية من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على جميع المستويات فحسب، بل إنه يسّر أيضا القيام بذلك بطريقة قابلة للقياس الكمي، كما يتضح من البيانات الكثيرة المتعلقة بالعديد من مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الواردة في هذا التقرير[20].

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

69 - **حفز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بنهجه التشاركي، الإرادة السياسية لبلدان الجنوب من أجل العودة إلى المسار الصحيح لتحقيق خطة عام 2030، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، ولا سيما من خلال الإعلانات والقرارات والمقررات التاريخية التي اعتمدت في الدورة الحادية والعشرين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومؤتمر القمة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لمجموعة الـ 77 والصين المعقود في عام 2023، ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، ومؤتمر قمة الجنوب الثالث، وغيرها من**

(19) متاح على العنوان الشبكي التالي: https://unsouthsouth.org/2023/07/14/handbook-on-integrating-south-south-and-triangular-cooperation-in-the-voluntary-national-reviews-2023.

(20) للاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً بشأن العمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2023، انظر استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للمكتب، للفترة 2022-2025، وهو متاح على العنوان الشبكي التالي: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-05/dp2024-12%20Annual%20Report%20South%20South.pdf.

المنتديات التي ركزت على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما فيها المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيتيح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر 2024، وجهة نظر مميَّزة يمكن من خلالها التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

70 - واستشرافاً للمستقبل، فمن الضروري أن تواصل جميع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وشركاؤها تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد يوصى بما يلي:

(أ) تُشجع الدول الأعضاء، بدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على تيسير استحداث التكنولوجيا الملائمة وإمكانية الوصول إليها ودعم التحولات الرقمية، بالإضافة إلى تبادل الممارسات المبتكرة لحماية مصالح الأجيال الحالية والمقبلة، وإدماج العلوم والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الخيارات الإنمائية الوطنية والدولية؛

(ب) تُحث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المتعلقة بالشباب البالغ عددهم 1,9 بليون شاب، معظمهم في بلدان الجنوب وتوسيع نطاقها، من أجل تعزيز مهاراتهم الرقمية وقابليتهم للتوظيف وريادتهم للأعمال، بدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والنظر في إنشاء صندوق للابتكار فيما بين بلدان الجنوب لدعم مبادرات التنمية المستدامة التي يقودها الشباب، وتعزيز الابتكار والنهوض بالمشاركة الهادفة للشباب في عمليات صنع السياسات؛

(ج) تُشجع الدول الأعضاء بقوة على تعزيز استخدام مُثُل التعاون فيما بين بلدان الجنوب المتمثلة في تعددية الأطراف والتضامن والمصلحة المتبادلة لتجنب الانقسامات والنزاعات عن طريق تبادل الاستراتيجيات الناجحة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام ووساطة الأقران من أجل التصدي للتحديات الأمنية الناشئة، بما فيها التهديدات السيبرانية؛

(د) تُدعى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تقديم الدعم للدول الأعضاء من أجل تعزيز إنشاء منتديات لتبادل الابتكارات في مجال التعليم والأساليب التربوية وتطويرها والاستفادة من التطورات التكنولوجية عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

71 - وتُحثّ الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز القدرات الإقليمية لتطوير اللقاحات، بما في ذلك بدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتوسيع نطاق المبادرات التعاونية في بلدان الجنوب، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

72 - وتُشجَّع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها تلك التي تتخذ من بلدان الجنوب مقراً لها، على قيادة الإصلاحات في الهيكل المالي العالمي واتخاذ إجراءات مدروسة للتصدي للصدمات المالية وحالة المديونية الحرجة، من أجل الوفاء بأولويات بلدان الجنوب وضمان إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية على نحو أكثر شمولاً وفعالية.

73 - ويُدعى جميع أصحاب المصلحة إلى تعزيز الشراكات من أجل مبادرات التنمية المفضية إلى التحول على الصعيدين العالمي والإقليمي لزيادة أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى أقصى حد. وينبغي أن تكثف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تيسيرها لتبادل الممارسات الجيدة والسياسات الناجحة، مع إيلاء اهتمام أكبر للحوارات السياساتية بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة

ومنها القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، عن طريق تبادل نماذج التمويل الابتكاري مثل السندات الخضراء وحلول التمويل المختلط.

74 - **وتُشجَّع قيادة كيانات الأمم المتحدة على الاستفادة من إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال (أ) التعجيل بتنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة؛ (ب) الإدماج الكامل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري؛ (ج) دعم نشر *المبادئ التوجيهية* التي بدأ العمل بها حديثا (2023) *لإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأعمال القطرية والإقليمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية* على الصعيدين الوطني والإقليمي[21].**

75 - **وأخيرا، من الضروري أن يواصل منسقو الأمم المتحدة المقيمون قيادة عملية إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية.**

(21) متاح على العنوان الشبكي التالي: https://unsouthsouth.org/2023/12/08/guidelines-for-the-integration-of-south-south-and-triangular-cooperation-into-the-country-and-regional-level-work-of-the-united-nations-development-system.